

انطلاق حملة #قفليابك الاحتجاجية في الجزيرة العربية اليوم وهذه مطالبها



التغيير

انطلقت اليوم الجمعة حملة #قفليابك الاحتجاجية في جزيرة العرب وسط استنفار من نظام آل سعود الذي يخشى بشدة من تجاوب شعبي كبير متوقع لها بما يمثل شرارة ثورة وعصيان ضده.

وأطلق النظام حملة أمنية للبحث عن القائمين على الحملة لملاحقتهم ومنعهم من المضي في الحملة غير المسبوق بما تتضمنه من تمرد على جرائم النظام وفساد رموزه. وأصدر النظام تعليمات للذباب الإلكتروني التابع له للتحريض على الحملة والتشهير بها بما في ذلك وصفها بالخيانة والخروج عن طاعة ولي الأمر.

وحت نشطاء حملة #قفليابك الاحتجاجية التي انطلقت اليوم على خطوات للعصيان المدني ضد ظلم نظام آل سعود.

وستبدأ الحملة من بعد صلاة العشاء مباشرة حسب توقيت كُـل مدينة إلى الساعة 12 عند منتصف الليل على أن تتضمن الحملة أثناء ساعات الاعتصام:

الامتناع عن طلبات توصيل المطاعم والمحلات.

الامتناع عن طلب سيارة أجرة أو سيارات تطبيقات.

عدم القيام بأي عمليات بنكية أو اتصالات بخدمات عملاء الاتصالات والبنوك.

تقليل استهلاك الكهرباء إلى أدنى حدٍّ ممكن، مع الالتزام بحد أدنى 20 دقيقة تطفأً أثناءها الكهرباء بالكامل، سواء متواصلة أو على مرتين أثناء ثلاث ساعات الاعتصام.

وكان أطلق نشطاء حملة احتجاج غير مسبوقة في مملكة آل سعود ضد جرائم نظام آل سعود تحت شعار #قفلباك على أن تنطلق منتصف ليلة يوم الجمعة المقبل.

ووجه النشطاء دعوة للمواطنين للاعتصام في منازلهم بعد صلاة العشاء في كل مدينة في مملكة آل سعود حتى الساعة 12 منتصف الليل يوم الجمعة السابع من الشهر الجاري.

وعرض القائمون على الحملة مطالبهم وهي:

الاحتجاج على الوضع العام المتردي في الجزيرة العربية.

إطلاق سراح المعتقلين والمعتقلات.

توظيف العاطلين عن العمل.

تمكين البدون من حقوقهم في المواطنة.

رفض مظاهر الترفيه المنافية للدين الإسلامي وقيم وهوية المجتمع السعودي.

إيقاف هدر المال العام.

رفض الضرائب الباهظة.

تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

إعادة الاعتبار للمعلمين ومراجعة اللائحة الوظيفية.

إعادة النظر في وضع موقعي الخدمات.

وتمثل الحملة صرخة احتجاج مدوية ضد ظلم نظام آل سعود وانتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان في مملكة آل سعود واعتماده على الحكم القمعي والتعسفي.

كما تعاني مملكة آل سعود من أزمة اقتصادية متفاقمة تبرز في ارتفاع معدلات البطالة وازدياد قياسي في عجز الموازنة السنوية فضلا عن ركوك اقتصادي مضاعف.

كذلك تحتج الحملة على التدهور البالغ والمستمر الذي تعانيه مملكة آل سعود من ناحية صورتها الخارجية بفعل فشل آل سعود وتخبطه وارتكابه الجرائم.

وتشهد مملكة آل سعود، منذ أكثر من عامين، اعتقالات مستمرة استهدفت مئات من العلماء والنشطاء والحقوقيين، الذين حاولوا - فيما يبدو - التعبير عن رأيهم ومعارضة ما تشهده مملكة آل سعود من تغييرات، وسط مطالبات حقوقية بالكشف عن مصيرهم وتوفير العدالة لهم.

ورغم أن محمد بن سلمان ولي عهد آل سعود تحدث عن انفتاح اقتصادي واجتماعي في مملكة آل سعود، فقد أوقفت السلطات عشرات المنتقدين، في مسعى تسارعت وتيرته في سبتمبر 2017 باعتقال عدد من رجال الدين الإسلامي البارزين، الذين يحتمل أن يواجه بعضهم عقوبة الإعدام.

وفي منتصف 2018، ألقت السلطات القبض على أكثر من عشر نساء من الناشطات الحقوقيات، في وقت رفعت فيه الرياض الحظر عن قيادة النساء للسيارات.

ويحظر نظام آل سعود الاحتجاجات العامة والتجمعات السياسية والاتحادات العمالية، كما أن وسائل الإعلام تخضع لقيود، ومن الممكن أن يقود انتقاد الأسرة الحاكمة صاحبه إلى السجن.

في هذه الأثناء كد الأمين العام لحزب الأمة الإسلامي السعودي، عبد الله بن سالم السالم، أن حزبه لا يعترف بشرعية نظام آل سعود ويعتبره نظاماً ساقط الولاية، و"يجب إزاحته بكل الوسائل السلمية المتاحة ضمن الإطار الحزبي الذي يتبناه الحزب".

وقال السالم إنه "لا شرعية لنظام آل سعود لكونه نظاماً يعتمد في وجوده على القوى الخارجية ولم يستمد قوته وشرعيته من الحاضنة الشعبية أو البيئة السياسية في الداخل".

وأضاف السالم: "اعتمد نظام آل سعود في وجوده على الدعم الغربي في مراحل متعددة من تاريخه ما بين بريطانيا في مرحلة التأسيس ثم الإدارة الأمريكية في مرحلة ما بعد النفط".

و"الأمة الإسلامية" حزب سياسي سعودي، تأثر بثورات الربيع العربي، وأُسس في فبراير 2011 على يد ثلة من الناشطين الإسلاميين والمثقفين السعوديين، ويأتي في مقدمة منطلقاته العمل على إنهاء الملكية المطلقة في البلاد.

وأوضح أنه منذ نشأة نظام آل سعود وهو يرتكب الأخطاء بحق الشعب والأمة ككل، ولم تكن حادثة اقتحام جماعة جهيمان العتيبي للحرم المكي سوى مؤشر على فشل النظام على جميع الأصعدة، وهو ما يتضح جلياً في كل نشاطاته وسلوكه على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

واعتبر مقتل آلاف الحجاج والمعتمرين خلال إنهاء سلطات آل سعود لمحاصرة جماعة جهيمان للحرم المكي عام 1979، إخفاقاً كبيراً جداً، لا تزال آثاره مستمرة ومصحابة لموسم الحج وتفويض الحجاج والمعتمرين كل عام.

وكان تحقيق ضمن برنامج "ما خفي أعظم"، الذي يعرض على قناة "الجزيرة"، كشف عن وثائق ومعلومات فرنسية حول تفاصيل عملية تحرير الحرم المكي عام 1979، بعد احتلاله من قبل مجموعة متشددة، كاشفاً مقتل آلاف المدنيين خلال العملية على يد المتمردين والجيش السعودي.

وحول المحاكمات التي يتعرض لها الدعاة والنشطاء في جزيرة العرب رأى الأمين العام لحزب الأمة

الإسلامي، أنها تلقي الضوء على ضعف وفساد النظام القضائي وعدم استقلاليته، لذلك تحرم سلطات آل سعود على سرية المحاكمات حفاظاً على النظام القضائي.

وأشار إلى أن النظام القضائي في مملكة آل سعود مجرد أداة من أدوات شرعنة الأحكام ضد النشاط السياسيين والحقوقيين وأصحاب الرأي.